حزيران 2021 العدد رقم 58

ملخص سياسة عامة LCPS المركز اللبناني للدراسات The Lebanese Center for Policy Studies

مناشدة لعودة المخططين. أنماط التحضّر الناتجة عن النزوح واستجابات المدن

منى فواز، ومنى حرب، وكارلا الحاج

هذا المنشور هو نتاج مشروع بحثي تعاوني شارك في إدارته كلٌّ من سامي عطاالله، المدير السابق للمركز اللبناني للدراسات؛ ومنى حرب ومنى فوّاز، وهما أستاذتا أبحاث في 'مختبر المدن بيروت' (BUL، الجامعة الأميركية في بيروت)؛ وربيع نصر، مدير المركز السوري لبحوث السياسات. عنوان المشروع هو: 'البلديات اللبنانية واللاجئون السوريون: بناء القدرات وتعزيز الفعّالية.' تمّ تنفيذ هذا العمل بدعم من مركز بحوث التنمية الدولية (IDRC)، أوتاوا، كندا. إنّ وجهات النظر المُعبَّر عنها في هذا المنشور لا تمثّل بالضرورة آراء مركز بحوث التنمية الدولية أو مجلس إدارته.

ملخّص تنفيذي

استوطن حوالي 1.5 مليون لاجئ سوري في لبنان منذ عام 2012. وعلى الرغم من تقديرات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي تشير إلى أنّ أكثر من ثلثي هؤلاء النازحين يعيشون في وحدات مستأجرة داخل المدن، غالباً ما يسود افتراض بأن النازحين يقيمون في ترتيبات سكنية مؤقتة ، مثل المخيمات أو الأحياء الفقيرة، وفي بيئات حضرية موجودة أصلاً. في الواقع، ان السكان الجدد من النازحين هم الذين يرسمون أشكال التحضّر المتنوّعة بطبيعتها. يحدّد هذا الموجز أنماط الاستيطان في المدن في ثلاث مناطق متوسطة الحجم في لبنان، هي زحلة وصيدا وحلبا، حيث تمّ تحديد ثلاثة أنواع من الأشكال الهندسية الحضرية الموجودة في كل مدينة بدرجات متفاوتة: الأحياء المكثفة، والمجمّعات السكنية، والمخيّمات. نشأت أنماط التحضّر هذه، في الغالب، من خلال تدابير مخصّصة ومجزأة اعتمدتها مجموعة من الجهات الفاعلة، مثل المنظمات الدولية والمجالس البلدية ومقدمي الخدمات غير الرسميين والمنظمات المحلية. يتضح واقعاً ان التخطيط المدني ضروري لاستيعاب اللاجئين في البيئات الحضرية بطريقة أكثر كفاءة وفعالية، إذ انه يساعد في تحسين الظروف المعيشية وتخفيف الآثار السلبية لتدفق السكان من اللاجئين على المجتمعات المضيفة. ويختم هذا الموجز بتوصيات حول الطريقة التي يمكن من خلالها إجراءهذا التخطيط المُدني.

المقدمة

من المسلّم به على نطاق واسع، أن استيطان اللاجئين آخذ في التحضّر على مستوى العالم.[1] فما هو الشكل الذي يتخذه هذا التحضّر؟ وما هي الآليات التي يطلقها؟ من يدعمها وكيف؟ تفترض أدبيات السياسات العامة الخاصة بهذا الموضوع وجود نموذج موحّد للتحضّر إلى حد ما، حيث يصل اللاجئون إلى بيئات حضرية موجودة أصلاً ويستقرون في ترتيبات الإسكان المؤقتة أو المخيمات أو الأحياء الفقيرة. لكن ما يدحض في الواقع هذا الافتراض، هو حجم التدفقات السكانية القسرية وامتدادها الزمني. ففي لبنان، حيث استوطن حوالي 1.5 مليون نازح سوري منذ عام 2012، تعتبر المفوضية أن أكثر من ثلثي هؤلاء النازحين يعيشون في وحدات مستأجرة داخل المدن[2]، ويشكّلون حوالي 20% من سكان المناطق الحضرية في لبنان.[3]

وبالنظر إلى حجم هذا التحضّر، نرى بأنّه من الضروري إدراج التخطيط المكاني ضمن عمليات صياغة الاستجابات الخاصة باللاجئين، حيث ان هذه الحاجة الملحة إلى التخطيط تنبع من حقيقة مفادها أنّ العديد من النازحين يستوطنون في مدن حيث البنى التحتية الخدمية معطّلة بالفعل، وحيث آليات التخطيط ضعيفة. وفي هذه السياقات، يزيد وجود اللاجئين من الضغط على الظروف البيئية والمكانية. ولدى تفويض الاستجابات الحضرية الى وكالات الإغاثة وحركات التضامن وأصحاب العقارات المهتمين بتأجير المنازل و/أو الأراضي، تفقد السلطات البلدية ووكالات التخطيط القدرة على توجيه النمو الحضري و/أو توجيه توسّعه بطرق من شأنها تحسين الاندماج الاجتماعي وتوفير الخدمات، مع سعيها لاحتواء الزحف العمراني والأضرار البيئية.

يعتمد هذا الموجز السياسي على بحث أجري في ثلاث مدن متوسطة الحجم في لبنان[4] حيث قمنا بتحديد الأشكال المختلفة للتوسّع الحضري التي اتّخذها استيطان النازحين. وتبيّن من هذه العملية في البداية أن مصطلح 'التحضّر' يُخفي طرقاً مختلفة من الاستيطان مع مستويات متغيرة من التوطيد المادي.[5] ويوثّق هذا الموجز ثلاث طرائق لاستيطان النازحين في المناطق الحضرية، تولّدت كلّ منها من خلال مجموعات مميزة من الجهات الفاعلة والمؤسسات العامة والخاصة وغير الهادفة للربح. ومن خلال تحليل الهندسة الفريدة لكل من هذه المجموعات - بالإضافة إلى الفرص والتحديات التي تولّدها كل منها في المنطقة التي تمّ وضعها فيها - نستمد رؤى ومعلومات جوهرية من أجل صياغة استراتيجيات تخطيطية طويلة المدى من شأنها أن تخفّف من الآثار السلبية للاستيطان على النازحين والمجتمعات المضيفة والبيئات الطبيعية والمبنية التي يتشاركونها. ونختتم هذا الموجز بالتوصية بثلاث مجموعات من الاستراتيجيات التي يمكن اعتمادها من جانب الوكالات الدولية والجهات الفاعلة العامة و/أو المسؤولين في المدن الذين اختاروا إحياء التخطيط لجعله استراتيجية لتخفيف التكاليف البيئية والمكانية للنزوح القسري للسكان، ولتطوير مدن ذات شمولية أكبر.

1 المفوضة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2010. 'الاتجاهات العالمية في 2009: اللاجئون وطالبو اللجوء والعائدون والنازحون داخلياً والأشخاص عديمو الجنسية'. المفوضية السامية لشؤون اللاجئين؛- لاندو، ل. ب. 2014. 'اللاجئون في المناطق الحضرية والنازحون داخلياً'. دليل أكسفورد لدراسات اللاجئين والهجرة القسرية،(1)؛ وفابوس. أ. وج. كيبرياب. 2007. 'اللاجئون في المناطق الحضرية: مقدمة،' اللجوء: المجلة الكندية للاجئين، 3-10.

2 في 31 كانون الثاني/يناير 2020، كان عدد النازحين السوريين في لبنان 910,256 فرداً حسب تقديرات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. لكن من المعروف أن هذا الرقم أدنى مما هو عليه في الواقع، لا سيما بسبب السياسة اللبنانية التي تقيّد عملية التسجيل وبالتالي يعيش المزيد من النازحين في البلاد من غير أن يكونوا مسجلين رسمياً. وحسب تقديرات باحثين آخرين، يبلغ العدد 1.5 مليون نازح سورياً.

3 VASYR 2019 - 'تقييم ضعف اللاجئين السوريين في لبنان- لبنان' ReliefWeb 2019 https://reliefweb.int/report/lebanon/vasyr-2019-vulnerability-assessment-syrian-refugees-lebanon

4 تستند النتائج التي توصلنا إليها إلى استطلاعات الرأي، والى الدراسات النوعية والكمية التي أجريت خلال 2018-2019 في كل من زحلة وصيدا وحلبا، وهي ثلاث مدن لبنانية متوسطة الحجم استقبلت منذ بداية الحرب في سوريا عام 2011 عدداً كبيراً من النازحين. والبحث هو جزء من مشروع بحث تعاوني مشترك موّله مركز الأبحاث للتنمية الدولية، والمركز اللبناني للدراسات، ومختبر بيروت الحضري في الجامعة الأميركية في بيروت، والمركز السوري للبحوث.

5 المقصود من كلمة 'التوطيد' هو مستوى الإنجاز المادي، سواء من حيث ظروف البناء (مثل جودة السقف، أو التجصيص، أو الطلاء) أو مستوى الخدمات (مثل المرحاض أو توصيل المياه).

هندسيات التحضّر

تركّز معظم الاستطلاعات حول استيطان اللاجئين على الطرائق الخاصة بالمأوى. ومن خلال اعتماد تصنيفات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لأنواع المأوى كمعيار، تصنّف هذه الدراسات مساكن اللاجئين على أساس الجودة - مثل الشقة، أو المرآب المؤقت، أو الخيمة. وبينما توضّح هذه الدراسات الجوانب ذات الصلة بظروف المأوى، فإنها لا تُطلعنا على أنواع التحضّر التي تولّدت، ولا تعترف بأن استيطان اللاجئين يحدث بشكل متزايد في المدن. في الواقع، تحصر هذه الدراسات تحليلها 'بأشكال المأوى'، حيث تنظر فقط إلى الوحدات الفردية، بدون أن تراعي كيفية دمج هذه الوحدات في النسيج الحضري حيث يستقر اللاجئون.

من أجل تحليل الاستيطان الحضري للنازحين، قمنا بتحديد أنماط الاستيطان في المدن في ثلاث مناطق متوسطة الحجم في لبنان، هي زحلة وصيدا وحلبا. وقد حددنا ثلاثة أشكال هندسية متميزة للتحضر: الأحياء المكثفة، والمجمّعات السكنية، والمخيّمات.[6] وفي كل من هذه الأشكال الهندسية للاستيطان، نظرنا في الطرق التي تم بها دمج الإضافات على المباني أو التطويرات الجديدة في النسيج القائم وربطها بالبنية التحتية الخدمية. وفي ما يلي عرض لهذه الأنواع الثلاثة:

- **الأحياء المكثفة:** في مراكز المدن القديمة المتدهورة (مثل صيدا) أو في 'الأحياء العشوائية' الحضرية القائمة (مثل مخيمات النازحين في صيدا وصور، والمستوطنات العشوائية في صيدا أو بيروت)، يُعتبر الإيجار مصدر دخل قيّماً لأصحاب العقارات من الفقراء الذين يسعون جاهدين لتوسيع مخزون المساكن التي يديرونها. سواء بدعم من أصحاب الأحياء الفقيرة أو بدونهم[7]، أخذ هؤلاء الملاك زمام المبادرة في إنتاج وحدات سكنية إضافية، في معظم الأحيان عن طريق تقسيم الشقق الموجودة و/أو عبر إضافة غرف وطوابق. وهم بذلك يعملون على تكثيف النسيج الحضري للاستجابة لزيادة الطلب على السكن. فهم يؤجرون هذه الوحدات (بشكل غير رسمي)، في بعض الأحيان مقابل العمل، ولكن في كثير من الأحيان مقابل نقود هم في أمس الحاجة إليها. وفي المناطق حيث تشكّل السيطرة السياسية أحد الاعتبارات المهمة، يتم التفاوض على هذه الامتدادات وعلى استيطان النازحين من خلال وجود رجال أقوياء قد يوافقون (أم لا) على وجود عائلات معينة.

في المناطق حيث تشكّل السيطرة السياسية أحد الاعتبارات المهمة، يتم التفاوض على الامتدادات وعلى استيطان النازحين من خلال وجود رجال أقوياء قد يوافقون (أم لا) على وجود عائلات معينة

إنّ العديد من الإضافات مبنيّة بشكل سيئ، مع إضافات مؤقتة سريعة الانهيار لا توفر ظروف العيش الملائمة لشاغليها (مثل تسرب المياه، والاكتظاظ، وغياب التدفئة/التبريد، والجدران الرطبة). وغالباً ما تدعم المنظمات المحلية والدولية غير الهادفة للربح بناء مثل هذه التوسعات، ويتحقق ذلك من

6 في بعض السياقات، استولت منظمات محلية أو دولية على هيكليات مهجورة قامت بتجديدها وأعادت تنظيم مساحاتها فحوّلتها إلى ملاجئ جماعية. لكن هذه ليست شكلاً مميزاً من أشكال التحضّر. وأحد الملاجئ الجماعية المعروفة هي 'الأوزاعي' في صيدا. وفي الملاجئ الجماعية، تلعب المنظمات الدولية دور الوسيط: تستأجر المكان وتضمن تحوّلها المادي الفوري. إنّ إدارة حياة الملجأ وخدماته هي من مسؤولية السكان مباشرة، حيث ينظمون أمورهم بأنفسهم إلى حدّ ما، بينما تدير المنظمات غير الحكومية الدولية و/أو المحلية التي تؤسس مكاتبها في الموقع عملية توفير الخدمات والمساعدات الأخرى (مثل التعليم أو الصحة). في عدد من المدن (مثل صيدا أو حلبا أو بر الياس)، تلعب المنظمات الدينية دوراً رئيسياً في توصيل الخدمات الاجتماعية إلى هذه الملاجئ. وقد أفاد لاجئون يعيشون في ملاجئ جماعية عن المعاناة من الاكتظاظ الشديد فضلاً عن استمرار تدهور الظروف المكانية مثل الجدران الرطبة، وتسرّب المياه من السطح والسقف، والخدمات غير الكافية والخطيرة، مثل الحرائق العرضية التي تسببها توصيلات الكهرباء غير الآمنة. أما مبادرات إعادة التأهيل فنادرة وتعتمد بشكل كبير على المساعدة.

7 نقصد بمالكي الأحياء الفقيرة الأفراد الذين، ونيابة عن ملّاك العقارات، يديرون مخزون المساكن المتداعية خاصة من حيث تنفيذ التعديلات اللازمة لزيادة الكثافة ولتأجيرها.

خلال دفع الرشاوى، فتغض سلطات المدينة و/أو قوات الشرطة المحلية الطرف عنها، لاسيما أنها تستفيد كثيراً من هذه الصفقات غير الرسمية.

بالنسبة للخدمات، يتم الحصول عليها عادةً إما من خلال التوصيل غير القانوني و/أو يؤمنها مقدّمو خدمات غير رسميين يخدمون أيضاً فئات ضعيفة أخرى تعيش في الحي (على سبيل المثال، العمال المهاجرين). وغالباً ما تكون جودة الخدمات سيئة وتتفاقم سوءاً بسبب الكثافة السكانية المرتفعة: تتكرر حالات انقطاع الكهرباء والمياه، ونادراً ما تتدفق النفايات عبر الأنابيب غير المناسبة.

- **المجمّعات السكنية:** ما يُعرف باسم مجمّعات السوريين، هي المجمّعات السكنية الواسعة النطاق التي تشكّل هندسة فريدة للتوسع الحضري السريع للنازحين في العديد من مدن شمال لبنان. وعادةً ما يتم بناء هذه المجمّعات على أراضٍ زراعية كبيرة، على طول الطرق الرئيسية. ففي حلبا، تضمّ كل من هذه المجمّعات حوالي 300 شقة يؤجّرها في معظمها أفراد من الملّاك اللبنانيين للنازحين. وكون ملكيّة هذه الوحدات موزعة على العديد من الجهات الفاعلة، يتم توزيع أرباح الإيجارات على أفراد من المجتمعات المحلية اللبنانية.[8]

قد أتاح وصول النازحين فرصة لأصحاب العقارات لتأجير المزيد من الوحدات وشكّل حافزاً للمقاولين كي يشيّدوا مجمّعات أكثر كثافة

وقد أظهرت دراستنا لمنطقة حلبا أن المدينة شهدت طفرة في بناء مثل هذه المجمّعات منذ عام 2011، بفضل التحالفات بين المقاولين وملّاك الأراضي والهيئات العامة و/أو البلديات. وتمّ تمويل بعض هذه المجمّعات جزئياً من خلال القروض المصرفية المدعومة من الدولة التي تستهدف جنود الجيش اللبناني وكذلك المغتربين اللبنانيين. وقد أتاح وصول النازحين فرصة لأصحاب العقارات لتأجير المزيد من الوحدات وشكّل حافزاً للمقاولين كي يشيّدوا مجمّعات أكثر كثافة. ومع تقدّم أعمال البناء بمشاركة مباشرة من صغار العناصر المحليين، تدهورت جودة المباني. وهكذا، فإنّ واجهات المباني غير مكتملة، وغير مطليّة، وخضعت للتجصيص فقط. أما داخل الشقق، فتتسرب المياه من الأسقف، والجدران رطبة، والوحدات مزدحمة، والأسلاك الكهربائية تتدلّى، والتدفئة غير كافية، والأبواب والنوافذ غير مضبوطة. وتعاني المجمّعات السكنية من مستوى خدمات ضعيف للغاية، حيث تعتمد بشكل كبير على التوصيلات غير القانونية بشبكات الكهرباء، فيما تغيب التوصيلات بشبكات الصرف الصحي، مما يتسبّب بروائح كريهة آتية من فيض خزانات الصرف الصحي القريبة.

- **المخيّمات:** يستأجر العديد من النازحين خيماً فردية ضمن مستوطنة جماعية شبيهة مكانياً بالمخيم، ويشار إليها عادةً باسم 'المخيّمات غير الرسمية'.[9] وفي العديد من الأطراف الحضرية، لا سيما عندما لا يكون وجود النازحين مرغوباً به كما هي الحال في زحلة، اتّخذ التحضّر شكل مخيّمات شاسعة، سواء داخل المدن أو على أطرافها. ونظراً لتضاؤل قيمة الأراضي الزراعية، يجد ملاك الأراضي فرصاً مربحة في تأجير قطع أراضيهم للنازحين. وللاستفادة من هذه

8 أظهر المسح الذي أجراه المركز اللبناني للدراسات/المركز السوري للبحوث أن كل مالك يملك عقاراً واحداً فقط أو عقارين على الأكثر.

9 على الرغم من أن مصطلح 'المخيّمات غير الرسمية' قد اعتُمد على نطاق واسع، ينبغي تمييزه بوضوح عن المستوطنات العشوائية (هذا ينطبق على اللغة الإنكليزية، ملاحظة المترجمة) التي تستخدمها أدبيات التخطيط بشكل واسع للإشارة إلى الأحياء التي تساعد ذاتها بذاتها وحيث يحصل سكان المدن على مأوى في ظروف حضرية أفقر، حيث غالباً ما يشكّل ذلك انتهاكاً لحقوق الملكية و/أو للنظم القانونية حول المناطق الحضرية والبناء. انظر:إديزيو، ف. وآن فارلي. المدن غير القانونية: القانون والتغيير الحضري في البلدان النامية. لندن: Zed Books 1998.

الفرصة، يقوم ملاك الأراضي بتحويل المساحات الزراعية الكبيرة إلى مخيّمات غير رسمية يتمّ تقسيمها إلى قطع أصغر من الأراضي التي تشغل كلّ منها أسرة منفردة تبني عليها خيمتها الخاصة.

ويقع العديد من هذه الأراضي بجوار الطرق والبنى التحتية، مما يشير إلى أن تطوير البنى التحتية للطرق الحديثة الذي أدّى إلى تهشيم المناظر الطبيعية الزراعية القديمة قد عجّل بتحويل الأراضي الزراعية إلى مناطق سكنية. وعادةً ما يؤجّر أصحاب العقارات أراضيهم من خلال وساطة رجل سوري قوي، أو ما يُعرف باسم الشاويش.[10] وقد يدير هذا الأخير المخيم بمفرده - أو مع زوجته - وغالباً ما ينظم أيضاً الوصول إلى العمالة ويحقق الربح من الوساطة مع مالك عقار لبناني ومع مجموعة من الذين يزوّدون المخيّم بالخدمات (وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، وكذلك المنظمات الدينية). وترد باستمرار اخبار مفادها أن ظروف العيش في هذه المخيمات غير الرسمية هي الأسوأ بين جميع مخيمات النازحين حيث تعاني من الاكتظاظ، وتسرّب المياه، ونقص التدفئة، والإضاءة المناسبة، وصغر حجم المسكن.[11] اما مشاريع إعادة التأهيل، وإن تواجدت، فتدعمها المنظمات غير الحكومية الدولية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وتعتمد في الغالب على التدخلات الذاتية. فقد يستحصل النازحون على الكهرباء من خلال اتخاذ تدابير غير نظامية تعتمد على السياق الذي يقيمون فيه. في زحلة، على سبيل المثال، يتم توصيل أسلاك الكهرباء بعدادات الكهرباء العامة (مؤسسة كهرباء زحلة) بينما يتم شراء الكهرباء في العديد من المناطق الأخرى من موردين غير رسميين.

غالباً ما تتواجد أنماط التحضّر الثلاثة هذه ضمن المدينة نفسها، ولو أنّ أحدها قد يغلب في معظم الأحيان على النمطين الآخرين

وعادةً ما توفّر وكالات الإغاثة خدمات أخرى مثل حُفر الصرف الصحي، مما يؤدي إلى نشوء أنظمة هجينة من الخدمات المقدّمة التي تتسبّب بأضرار بيئية خطيرة.[12]

غالباً ما تتواجد أنماط التحضّر الثلاثة هذه ضمن المدينة نفسها، ولو أنّ أحدها قد يغلب في معظم الأحيان على النمطين الآخرين. ولدى إجراء المسح، كان يعيش نحو ربع الأسر النازحة ضمن مجمّعات سكنية في حلبا، مقابل 5% منها في الخيم، والباقي مبعثر بين المباني الفردية و/ أو الأحياء القديمة الكثيفة. أما في صيدا، فالوضع مغاير حيث يسكن النازحون بشكل شبه حصري في أحياء مرتفعة الكثافة. ومع ذلك، ينبغي لنا التمييز بين أوضاع المقيمين في المدينة القديمة (7%)، وامتدادها الحديث (53%)، والأطراف الأكثر فقراً حيث أنماط الأحياء المكثفة أكثر كثافة. وفي حين أن صيدا لا تضمّ مخيّمات للنازحين وبقي عددها محدوداً في حلبا ، تمّ ترحيل حوالي 85% من النازحين في زحلة إلى هذا النوع من المخيّمات. بدورها، تعكس كل من هذه الأشكال الهندسية مستويات الفقر وأنواع التفاعلات الاجتماعية مع المجتمعات المحلية المضيفة التي تشير إلى أهمية شكل الاستيطان ونمطه على النطاق الحضري، والذي يتجاوز أنواع الإيواء العادية.

10 عادةً ما يقوم المالك بتعيين الشاويش كي يسكن في الموقع ويدير الأرض. وهذه الممارسة تسبق أزمة اللاجئين. ويميل اللاجئون إلى اختيار مخيّم معيّن بناءً على علاقاتهم بالأقارب أو على الروابط الاجتماعية مع الشاويش المسؤول.

11 VASYR 2019 - 'تقييم ضعف اللاجئين السوريين في لبنان - لبنان' ReliefWeb 2019.

12 مكي، د. م. 2018. 'الجهات الفاعلة، والحوكمة وطرائق خدمات الصرف الصحي: المخيمات غير الرسمية في زحلة'.

أشكال التحضّر والظروف الاجتماعية المكانية

يتيح لنا الكشف عن أنماط التحضّر تكوين صورة أفضل لدينا عن استيطان النازحين وظروف هذا الاستيطان. في الواقع، احتفت الأدبيات الأكاديمية حول النزوح القسري للسكان بالتوسع الحضري على نطاق واسع حيث ربطت الانتقال إلى المدن بتحسّن الاندماج وبتراجع مستويات الفقر. صحيح أن المساحة المخصصة لموجز السياسة هذا لا تسمح لنا بالتوسع في الموضوع، لكننا نعرض أدناه لبعض نتائج المسوحات الكمية التي أجريت في مدينتي حلبا وصيدا لإثبات أهمية الإفصاح عن الأشكال التي قد يتّخذها التحضّر.

الشكل 1

الظروف الاجتماعية - المكانية للتحضّر على مستوى 'المجمّعات' في حلبا

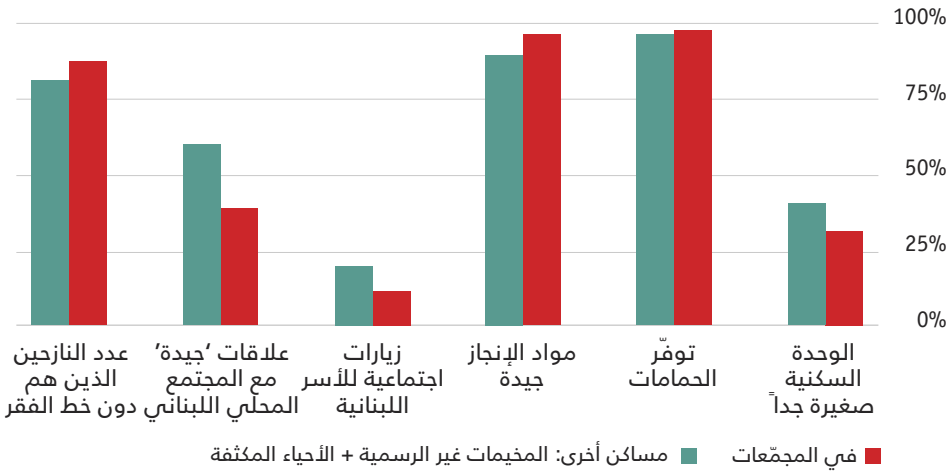

لتوضيح تنوّع الظروف الاجتماعية التي تصاحب أنماط التحضّر هذه، وكيف تساعدنا على فهم سبل العيش بغض النظر عن نوع الملجأ، يوضّح الشكل 1 بعض شروط التحضّر في المجمّعات بالمقارنة مع أشكال أخرى من الاستيطان في حلبا. ويدحض هذا الرقم الافتراضات عن فوائد تحضّر النازحين, مثل ارتفاع الدخل و/أو الاندماج بشكل أفضل, مما يُظهر أن أشكالاً معينة فقط من التحضّر تولّد هذه الفوائد. ويقارن الشكل 1 النازحين في المجمعات السكنية في حلبا بجميع النازحين الآخرين، سواء كانوا يعيشون في الخيم أو في الأحياء المكثفة. وقد وجدنا أنه على الرغم من 'ظروف الإيواء' - كما تم قياسها في المسح الذي أجريناه - التي هي أفضل قليلاً من تلك الخاصة بجميع النازحين الآخرين، لا سيما من حيث الحجم (وبالتالي هي أقل اكتظاظاً) والمواد (مواد التشطيب أفضل)، فإن سكان المجمّعات ممثّلون بشكل أكبر قليلاً ضمن شريحة الفقراء المدقعين (88%، 6% أكثر من الـ 82% في باقي المدينة). بالإضافة إلى ذلك، هم معزولون عن العائلات اللبنانية أكثر من النازحين الآخرين: 12.5% فقط من سكان المجمّعات يزورون العائلات اللبنانية، مقابل 21% من النازحين الآخرين، فيما افاد 39.4% منهم أنهم يقيمون علاقات جيدة مع جيرانهم، مقابل 60.3% من النازحين الآخرين.

الشكل 2

الظروف السائدة عبر مختلف أنواع الأحياء المكثّفة في صيدا القديمة والوسطى وحارة صيدا

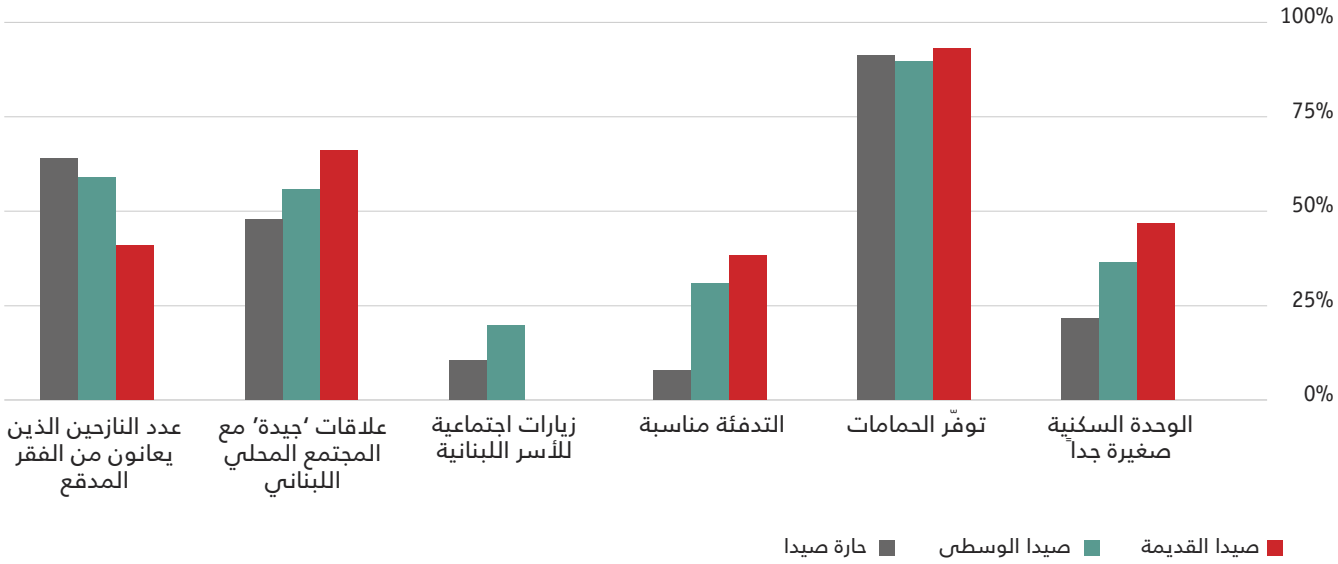

يبيّن الشكل 2 أيضاً اختلافات واضحة ضمن أنواع 'الأحياء المكثّفة' عبر ثلاث مناطق في صيدا: (1) المركز التاريخي القديم (صيدا القديمة) الذي تمّ بناؤه بشكل تدريجي وهجره معظم سكانه الأثرياء؛ (2)الجزء المركزي للمدينة (صيدا الوسطى), الذي يتميز بالتطويرات الحديثة مع العديد من الأماكن التجارية بما في ذلك المكاتب والمآرب التي أعيد استخدامها للسكن؛ (3) منطقة الأطراف (حارة صيدا)، وهي امتداد المدينة المنخفض الدخل إذ يضم في الغالب المهاجرين من الريف وغيرهم من الفئات الضعيفة. ويُظهر الشكل أنه على الرغم من الإشارة إلى أن 'العلاقات الجيدة' بين الجيران تتجاوز 50% في المدينة القديمة، فإن الزيارات الاجتماعية بين النازحين والعائلات اللبنانية منخفضة للغاية في جميع أحياء المدينة، بغضّ النظر عن الفروق في نوعية الإسكان ومستويات الفقر.

دور للتخطيط

كلّ شكل من الأشكال المتعددة للتحضّر الناتجة عن النزوح القسري - أو ما يسمى 'تحضّر النازحين' - يحدث من خلال مجموعة من الهياكل المؤسسية والاجتماعية التي تؤثر بعمق على إنتاجها. إن السلطات العامة، مثل البلديات ووكالات التخطيط المحلية والمرافق العامة (مثل شركة كهرباء لبنان) فضلاً عن المقاولين الفرديين وأصحاب العقارات والوسطاء، يرسمون عملية توسع المدن، مما يخلق فرصاً ويمنع أخرى. بالإضافة إلى ذلك، مارس العدد الكبير من وكالات الإغاثة المحلية والأجنبية، بما في ذلك المجموعة الواسعة من المنظمات الدينية، دوراً حاسماً في عمليات توفير الأمكنة تلك، إما عبر الدعم المباشر لاستيطان النازحين أو عبر تأمين المكوّنات اللازمة لتثبيت المساكن من الناحية المادية (مثل مواد عزل الماء) وضمان وصولهم إلى الخدمات الحضرية والاجتماعية.

على الرغم من أن هذه التجمعات المؤلفة من الجهات الفاعلة والمؤسسات تختلف في تكوينها وتنظيمها، الاّ إن لديها قواسم مشتركة مهمة، لا سيما في كيفية عملها بشكل غير رسمي، حيث تأخذ قرارات فردية مخصصة بدلاً من التخطيط المنسق فيما بينها. لذا، فإن معظم المساكن المتاحة للإيجار في المدن الثلاث المدروسة وفّرها أفراد وجدوا في الإيجار فرصة فورية لكسب الدخل الذي هم في أمسّ الحاجة إليه. وهذا يشمل مالكي الشقق، سواء في الأحياء الفقيرة أو في أحياء المدينة الداخلية أو في المجمّعات الكبيرة الواقعة في الأطراف الحضرية. كما يشمل أصحاب الأراضي الذين يسمحون بإقامة الخيَم على أراضيهم الزراعية. وفي هذه العملية، يغيب كلياً التخطيط الحضري والمناطقي - الذي ينطوي على تصميم مستوطنة حضرية، وتخصيص مناطق محددة لتوسيع المباني، وربط المنازل بالخدمات الحضرية و/أو البنية التحتية اللازمة. فبدلاً من اعتماد عملية استباقية، يصبح التخطيط محصوراً بسلسلة من الإجراءات المتشظية اللاحقة للواقعة والمعتمدة من قبل مجموعة من الجهات الفاعلة مثل المنظمات الدولية المشاركة في جهود الإغاثة، والمجالس البلدية التي تحاول مراقبة أراضيها، ومقدمي الخدمات غير الرسميين الباحثين عن الثروات، والمنظمات المحلية في أعمال تضامنية - دينية.

بدلاً من اعتماد عملية استباقية، يصبح التخطيط محصوراً بسلسلة من الإجراءات المتشظية اللاحقة للواقعة والمعتمدة من قبل مجموعة من الجهات الفاعلة

لا ندّعي أن التخطيط كان مزدهراً في لبنان قبل وصول النازحين. فمن الثابت أن وكالات التخطيط في البلاد تتأثر بالمصالح الخاصة والتدخلات السياسية.[13] ومع ذلك، فإن تهميش وكالات التخطيط الفعلية واستبعادها عن عملية استيطان النازحين، بما في ذلك المؤسسة العامة للإسكان، والمديرية العامة للتخطيط المُدني، ومجلس الإنماء والإعمار، وكذلك الوزارات التنفيذية، والوكالات الخدمية، والبلديات، من شأنه زيادة عجزها عن تنظيم وإدارة الأراضي التي أوكلت اليها. ويندرج ذلك تماماً ضمن استجابة لبنان بشكل عام لأزمة النازحين السوريين، حيث فوّض المنظمات الدولية منذ البداية مهمة الاستجابة الإنسانية. وعندما تدخلت وزارة الداخلية والبلديات ووزارة الشؤون الاجتماعية في نهاية المطاف بعد دخول الأزمة شهرها الأول، بقي دورهما محدوداً . وقد كُلّفت وزارة الشؤون الاجتماعية بتجربة الاستجابة التنموية، غير أنها اصطدمت بعدد من العوائق، بما في ذلك نقص الأموال وسوء الإدارة. أما بالنسبة إلى وزارة الداخلية، فقد كانت مهمتها الرئيسية مراقبة النازحين، وهي مهمة نفذتها بشكل أساسي البلديات التي تم حصر دورها في غالب الأحيان بتعداد أرقام النازحين ومراقبتهم، فيما تحكّمت عوامل السوق بمواقع تواجدهم .

وعليه، وفيما كان يتزايد عدد النازحين السوريين الذين يدخلون لبنان بحثاً عن سكن، لم يتم إعداد أي استجابة عامة لتوجيه عملية توفير المساحات التي تستجيب للطلب العاجل الجديد. وظلّ مجلس الإنماء والإعمار، الذي أشرف على اعتماد خطة رئيسية وطنية لتوجيه التنمية وتحديد المناطق المعرّضة للخطر وحماية

13 فواز، م. 2016. 'الاستثناءات والممارسة التخطيطية القائمة: بيروت (لبنان) كدراسة حالة.' الدراسات الحضرية 54 (8): 1,955-1,938.

المناطق الحساسة بيئياً في عام 2009 - قبل ثلاث سنوات من وصول النازحين - غائباً تماماً عن خيارات نقل السكن. أما المديرية العامة للتخطيط المُدُني، التي كُلّفت وضع خطط لاستخدامات الأراضي والمجيء بخطط استراتيجية، فلاذت أيضاً بالصمت. وبالتالي، تمت تلبية احتياجات النازحين السكنية من خلال مجموعة من الجهات الفاعلة التي تعمل خارج سيطرة مؤسسات التخطيط.

بيد أنّ السلطات المحلية والوطنية هي جزء لا يتجزّأ من تجمّع الجهات الفاعلة المساهمة في توفير المساحة المطلوبة. إلا أن مشاركتها كانت غير مباشرة، وغير رسمية في الغالب. وبالفعل، إن ما سمح ببعض التوسعات الحضرية التي وثّقناها، هي الحسابات السياسية التي من خلالها تغاضت السلطات المحلية والوطنية عن الإضافات إلى الأبنية أو عملت على تمرير إعفاءات مؤقتة، لأنها كانت تدرك أن جمهورها يستفيد مالياً من 'موارد النازحين'.[14,15] وهذه الحسابات السياسية نفسها، متى كانت مدفوعة بالاستجابة إلى البناء المكثف، قد تؤدي إلى تغيير المخططات الرئيسية، كما كان الحال في حلبا في عام 2012.[16]

يتماشى غياب التخطيط في استجابة لبنان للنازحين بشكل جيد مع ممارسات العديد من المدن الأخرى حول العالم. فمن خلال توثيق استيطان اللاجئين في مدن مثل روما وبلجيكا وبرلين، أثبت العلماء أيضاً وجود غياب دائم للمخططين المُدنيين عن استراتيجيات الاستجابة للاجئين، حيث جرى الاستيطان من خلال تدابير عفوية سنّتها السلطات السياسية والموظفون الإداريون بدون إشراك المخططين المُدنيين المدرّبين (دوريا وآخرون، 2018).[17]

تمت تلبية احتياجات النازحين السكنية من خلال مجموعة من الجهات الفاعلة التي تعمل خارج سيطرة مؤسسات التخطيط

ونتيجة لذلك، تمّ تجاهل العديد من المعارف التي راكمها أصحاب هذه المهنة - لا سيما من حيث الارتباطات بين الاندماج المكاني، والنجاح الاقتصادي، والحراك الاجتماعي - واستُبدلت بـ 'استراتيجيات التشتيت' المتجذّرة في مخاوف الحكومات والمجتمعات المحلية وتحيّزاتهم الثقافية بدلاً من تطبيق علم الاجتماع الحضري. والأسوأ من ذلك، عندما عمِدت مدن (مثل لايبزيغ وإيسين وولفهاغن في ألمانيا) إلى دعوة المخططين للانضمام إلى صانعي القرار في وضع استجابة لأزمة النازحين السوريين، اتجهت إليهم كي يضعوا استراتيجيات لتنظيم وتجميل مخيمات النازحين بدلاً من دمجهم بالنسيج الحضري.[18]

كيف ينبغي للمدن أن تستجيب لأنماط التحضّر المتغيرة الناتجة عن النزوح القسري؟

بغية الاستجابة لتحضّر اللاجئين، لا بدّ من أن تعترف المدن بهذا الشكل من التوسع الحضري وواقعه، وإدماجه في عملية تخطيط شاملة ومتجددة. ومن الضروري فعلاً أن تعترف الوكالات الدولية والمؤسسات العامة والسلطات المحلية بالآثار التحويلية التي يتركها استيطان اللاجئين على المدن والبنى التحتية، وعلى الزحف العمراني التوسعي على الأطراف، والطلب المتنامي على مزيد من

14
ومن الأمثلة البارزة هي العلاوة التي منحها وزير الداخلية قبل الانتخابات الوطنية كي يتمكّن الناس من بناء150 م^2 بدون تراخيص رسمية. العديد من هذه الإضافات تحوّلت الى الاضافات المخصصة التي سمحت للعائلات بالاستفادة من تأجيرشقق للنازحين.

15
جاكوبسن، ك. 2006. 'اللاجئون وطالبو اللجوء في المناطق الحضرية: منظور سبل العيش.' مجلة دراسات اللاجئين 19, (3): 273 -286.

16
شهدت مدينة حلبا عملية تسريع للموافقة على مخططها الرئيسي لزيادة نسب الاستغلال في عام 2012.

17
دوريا، ف.، ر. ضاهر، وك. رودي. 2018 'من التكامل إلى التضامن: معلومات من منظمات المجتمع المدني في ثلاث مدن أوروبية'. التخطيط المُدُني 3 (4) (2018): 79 - 90.

18
دلال، أ. وآخرون، 2018. 'التخطيط لمخيّم مثالي للاجئين؟ تساؤل نقدي حول الابتكارات التخطيطية الحديثة في الأردن وألمانيا.' التخطيط المُدُني 3 (4): 64 - 78.

الخدمات. ومن الملحّ أيضاً أن يبدأ أصحاب المصلحة هؤلاء بعمليات التخطيط اللازمة لدمج هذه المستوطنات ضمن نطاقهم الجغرافي. ونقترح هنا ثلاثة أنواع من التدخلات على صعيد التخطيط، وكلها مستعارة من مناهج التخطيط التقليدية والواسعة النطاق التي تهدف إلى إشراك اللاجئين باعتبارهم مكوّناً وجزءاً لا يتجزأ من المجتمعات المحلية في المناطق الحضرية:

- **التخطيط المكاني الاستراتيجي:** إنّ صياغة أطر التخطيط المرنة والأدائية لتوجيه التنمية الحضرية هي أداة تخطيط تُستخدم على نطاق واسع خاصةً في البلدان الأوروبية. وبعيداً عن خطط استخدام الأراضي الجامدة التي تتطلب مراجعات متكررة والتي تُملي خيارات تقييدية، يمكن وضع الخطط الإستراتيجية بطرق تشاركية تضم مجموعات مختلفة من أصحاب المصلحة الذين يتشاركون المساحات الحضرية أو المناطقية نفسها، حيث يعبّر المشاركون عن رؤى مشتركة لتنمية المدينة بشكل طويل الأجل يتم فيها تحديد المقايضات واتخاذ القرارات المنسّقة.

يمكن وضع الخطط الإستراتيجية بطرق تشاركية تضم مجموعات مختلفة من أصحاب المصلحة الذين يتشاركون المساحات الحضرية أو المناطقية نفسها

ويمكن بعد ذلك ترجمة هذه الرؤى المشتركة إلى تدخلات فعلية من خلال مشاريع يتم اعتمادها وتطبيقها بمساهمة أصحاب المصلحة.[19]

ونظراً لتنوّع الجهات الفاعلة المعنيّة بالاستجابات الجارية لتحضّر النازحين في المدن اللبنانية، والطريقة غير النظامية أو الرسمية في توفير المساحات الذي يتخذ شكلاً انفرادياً، يبدو ضرورياً أن تحدّد السلطات المحلية الأنماط الحالية للنمو وتبدأ مبادرات التخطيط التي تخفف من آثار هذه الأنماط، فضلاً عن ضرورة السيطرة على التوسع المستقبلي. علاوة على ذلك، وكون الكثير من التغييرات الحضرية الموصوفة أعلاه تعكس أنماطاً موجودة للنمو الحضري ويسكن فيها الأكثر ضعفًا، يتعين على السلطات المحلية، على وجه الخصوص، أن تبدأ عمليات التشاور التي تجمع أعضاء هذه المجتمعات الضعيفة (أي المجتمعات المضيفة والنازحين معاً) لمناقشة تنظيم المساحات المشتركة وإدارتها، والتوصيل بالبنى التحتية الحضرية، وتوسيع المستوطنات، وتقاسم التكاليف والأعباء ذات الصلة التي يتحمّلها كل طرف.

ويمكن للمخطّطين والمصمّمين الحضريين الذين يفضّلون النهج القائم على التشاركية والمتمحور حول المنطقة والتدخلات الآيلة إلى توفير المكان، أن يكونوا بين أبرز الجهات الفاعلة التي تقود مثل هذه العمليات. لذلك، يتعين على الوكالات الدولية أن تنظر في دعم الحكومات المحلية لتنخرط في مثل هذه الممارسة، مع وضع المناطق الحضرية في صميم سياسة الاستجابة للنازحين. وبناءً عليه، سيتم الارتقاء بدور السلطات المحلية التي ستنتقل من ممارسة دور الرقيب والمستجيب الإنساني إلى إدارة التنمية والتخطيط. بعد ذلك، ستؤدي السلطات المحلية دوراً رائداً في إتاحة المجال لإدارة متكاملة للأراضي وجميع السكان الذين يعيشون فيها، بغض النظر عن جنسياتهم و/أو وضعهم كناخبين.

19 في لبنان، أصبح التخطيط المكاني الاستراتيجي رائجاً في الأعوام 2007-2015، دعمت خلالها العديد من المنظمات الدولية العمل على مثل هذه التدخلات في مناطق لبنان.

- **التخطيط لاستخدام الأراضي على نطاقات متعددة:** لقد تبيّن أن المستوطنات غير الرسمية، التي هي شكل من أشكال التوسع الحضري المرتبط بقرارات فردية اتخذها ملاك الأراضي بالاستغناء عن مردود محاصيلهم الزراعية لأراضيهم، قد خلّفت آثاراً سلبية ضخمة وطويلة الأجل لناحية فقدان الأمن الغذائي والتدهور البيئي، حيث إن الاستيطان على مرّ السنين، يؤدي إلى انقطاع الممرات المائية الطبيعية، وتلوث المياه الجوفية، والتراكم العرضيّ للنفايات الصلبة، وتعطيل النظم البيئية الهشة، وبالتالي إلى تكاليف غير قابلة للاسترداد (وزارة البيئة 2014).[20] وأظهرت الدراسات التي تجمع بين المستوطنات غير الرسمية الحالية والسهول الفيضية وموارد المياه، أن المستوطنات لم تأخذ في الحسبان الأراضي الزراعية الثمينة، ولم تحترم الممرات المائية والموارد المحميّة كما هي الحال في محيط مدينة زحلة حيث تمتد المستوطنات غير الرسمية داخل السهول الفيضية، مما يعرّض النازحين لتهديدات خطيرة، كما حدث في خريف عام 2019 عندما جرفت الأمطار الغزيرة بعض المستوطنات الواقعة عند أطراف سهل البقاع.[21]

ستنتقل السلطات المحلية من ممارسة دور الرقيب والمستجيب الإنساني إلى إدارة التنمية والتخطيط

وللاستجابة لمثل هذه التحديات، يجب اعتماد التخطيط لاستخدام الأراضي على مستويات متعددة. فمن ناحية، يتعين على السلطات الوطنية إعادة إحياء الخطة الوطنية لاستخدام الأراضي التي اعتُمدت في عام 2009 (SDATL)، حيث تمّ تحديد موارد المياه والغابات والمناطق الزراعية الخصبة، فضلاً عن المناطق المعرّضة لمخاطر الزلازل والسهول الفيضية الحادّة. وبالفعل، نظراً لأن وكالات التخطيط فشلت في ترجمة توجيهات الخطة الوطنية لاستخدام الأراضي في وثائق تخطيط إلزامية، لا تزال الرؤية العامة للخطة الرئيسية الوطنية غير مترجمة إلى توجيهات تخطيطية فعلية، على أن تتضمن هذه التوجيهات خطوطاً توجيهية لتغيير مكان مستوطنات النازحين المبنية حالياً داخل المناطق المحميّة التي تلحظها الخطة الوطنية لاستخدام الأراضي، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات سكانها.

من ناحية أخرى، تحتاج المدن وأطرافها إلى إعادة تقييم خطط استخدام الأراضي الخاصة بها وذلك لتخصيص مناطق للتوسع الحضري حيث يمكن إقامة المجمّعات السكنية أو المستوطنات المؤقتة وتأمين الخدمات لها بدون تكاليف باهظة. ففي زحلة، على سبيل المثال، وحسب مكّي (2018)، اتّبع عدد كبير من المخيمات غير الرسمية خطوط الطرق وشبكات الصرف الصحي القائمة، مما سمح بربطها بنظام البنية التحتية للمدينة، وبالتالي ادى الى تحسين سبل عيش اللاجئين، فيما تمّ الحفاظ على خطط حماية البيئة.[22] في حلبا، بيّن المرعبي (2018) كيف أدى زحف المجمّعات الى دفع التحضّر باتجاه الأطراف الحضرية، مما زاد من إنشاء المباني الإضافية.[23] ويمكن ترجمة خطط استخدام الأراضي هذه إلى لوائح تخطيط مُكيَّفة محلياً، مما منح السلطات المحلية

20 وزارة البيئة. 2014. 'تقييم لبنان البيئي للصراع السوري والتدخلات ذات الأولوية.' https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&ved=2ahUKEwiPq0XAiYzuAhVQxYUKHcByCLQQFjAAegQIBRAC&url=http%3A%2F%2Fwww.undp.org%2Fcontent%2Fdam%2Flebanon%2Fdocs%2FEnergy%2520and%2520Environment%2FPublications%2FEASC-WEB.pdf&usg=AOvVaw13llMIumRITC3rTHtSm4SN

21 مكي، 'الجهات الفاعلة، والحوكمة وطرائق خدمات الصرف الصحي: المخيمات غير الرسمية في زحلة.'

22 المرجع نفسه.

23 المرعبي، س. غ. 2018. الجهات الفاعلة والحوكمة وطرائق إمدادات الكهرباء: حالة الأحياء ذات الدخل المنخفض ومجمّعات اللاجئين في حلبا.

مزيداً من المرونة - مثل إلغاء الإضافات المؤقتة–بناءً لقرار وزارة الداخلية لعام 2017 الذي سمح بتشييد 150 متراً مربعاً من البناء بدون رخصة البناء المطلوبة قانوناً.

- **تحسين المستوطنات في الموقع** (أو التدخلات المتمحورة حول المنطقة، كما تسمّيها الوكالات الإنسانية): هذه التدخلات تستهدف الأحياء المتهدمة ذات الدخل المنخفض حيث تتعاطى السلطات مع مناطق محددة بشكل متكامل، بغض النظر عن الوضع القانوني و/أو الوطني للسكان. وإذ تستند الى خطابات العدالة الحضرية، أو الحق في السكن، أو الضرورات الصحية بكل بساطة (كما سمعنا مؤخراً مع جائحة COVID-19)، تتدخل السلطات في الأحياء التي رأت النور من خلال انتهاك القوانين الحضرية و/أو قوانين البناء (مثل واضعي اليد على المساكن أو من يتدبّرون أمورهم بأنفسهم)، حيث يقومون بتقديم الخدمات وتوسيع البنى التحتية المشتركة. وقد تقدم أيضاً قروضاً و/أو مساعدة مادية مباشرة لتحديث المنازل وإدخال آليات تنظيمية لدعم أسواق التأجير الحالية. وتستند هذه التدخلات إلى عقود من مقاربات 'تحسين المستوطنات غير الرسمية' من النوع الذي دعا إليه موئل الأمم المتحدة والبنك الدولي ووكالات أخرى في أواخر السبعينيات.[24] ومن خلال إعطاء الحق في السكن أولوية على قيمة مبادلة الأرض، قطعت هذه التدخلات شوطاً طويلاً من ناحية فصل ملكية العقارات عن اقتناء المأوى. ففي البرازيل، على سبيل المثال، يمكن تصنيف الأحياء حيث حقوق الملكية متنازع عليها وحيث الكثافة السكانية غير مستقرة، كمناطق ذات أهمية اجتماعية خاصة حيث تُعلّق حقوق الملكية وينفصل الحق في المأوى عن الحق في بيع و/أو توريث قطعة الأرض.[25] وبناءً على ذلك، تقوم السلطات العامة بتطوير الاحتياطي من الأراضي لتأمين الإسكان الميسور التكلفة حيث تقدم الخدمات دون أن تعطي أهمية لارتفاع أسعار المساكن، وارتفاع المستوى الاجتماعي، ودون ان تعي بأن قوى السوق تقوّض محاولاتها لبناء احتياطيات سكنية بأسعار معقولة. وقد تمكّنت التدخلات الأخيرة من إدراج مبادئ توفير المكان من خلال تحسين المساحات المشتركة – والمدن اللبنانية بحاجة ماسّة الى هذه التدخلات، لا سيما في الأحياء الداخلية والأحياء الفقيرة المكتظة.[26]

يمكن ترجمة خطط استخدام الأراضي هذه إلى أنظمة تخطيط مُكيَّفة محلياً، مما يمنح السلطات المحلية مزيداً من المرونة

24
إديزيو، ف. وأ.فارلي. 1998. 'المدن غير القانونية: القانون والتغيير الحضري في البلدان النامية'.

25
سانتورو، ب. ف. 2015. 'أدوات التخطيط الحضري لتعزيز الإسكان ذات الأهمية الاجتماعية: من تقسيم المناطق إلى النسب المئوية الإلزامية في ساو باولو، البرازيل، في حوار مع بوغوتا، كولومبيا.' المجلة البرازيلية للدراسات الحضرية والمناطق Revista Brasileira de Estudos Urbanos e Regionais، 17 (2): 99؛ وورلنيك، ر. 2014. 'المكان والسكن والمواطنة: الحق في السكن والحق في المدينة في العالم الحضري المعاصر'. المجلة الدولية لسياسة الإسكان 14 (3): 293- 300.

26
سماحة، ب. خ. 'الشوارع غير الرسمية: نسج بقع وأنماط الأماكن العامة المتنازع عليها في منطقة النبعة' (برج حمود - بيروت).

الخلاصة

يخلق البعد 'الحَضري' للنزوح القسري للسكان فرصة لإعادة التفكير في تنظيم مدننا وعمليات الاستجابة لشؤون اللاجئين بشكل أكثر تكاملاً، مع التغلّب على بعض السلبيات التي ترافق الإغاثة الفورية والاستجابات الهادفة. في الواقع، قد يسمح لنا ذلك بالتعويض عن عقودٍ من التخطيط الحضري السيئ حيث تُرك تطوير المدينة إلى حد كبير للمبادرات الفردية، مما أدى إلى إنشاء مناطق عيش حصرية ومختلّة، يشوبها الظلم إلى حدّ خطير. وفيما نتطلع إلى الأمام، لا بدّ للسلطات المحلية ووكالات التخطيط من أن تعيد تموضعها كجهات فاعلة في التخطيط الإنمائي، وكنظراء موثوقين يوجهون استراتيجية الاستجابة لشؤون النازحين من خلال تكوين رؤى حول المساحات المشتركة الصالحة للعيش والمأوى المناسب. وبالمثل، يتعين على الوكالات الدولية إعادة النظر في التدخلات وترسيخها ضمن هذا التصوّر الحضري، وبالتالي تحويل الاستجابات الإنسانية/الإغاثة نحو الاعتراف بالطبيعة المزمنة للنزوح وبعمق آثاره التحويلية على المدن.

فهرس

دلال، أيهم، عامر درويش، فيليب ميسيلويتز، وآنا شتايغمان. 'لتخطيط لمخيّم مثالي للاجئين؟ تساؤل نقدي حول الابتكارات التخطيطية الحديثة في الأردن وألمانيا.' *التخطيط المُدُني* 3، رقم 4 (2018): 64 - 78.
https://doi.org/10.17645/up.v3i4.1726

دوريا، فيفيانا، رشا ضاهر، وكاتارينا رودي. 'من التكامل إلى التضامن: معلومات من منظمات المجتمع المدني في ثلاث مدن أوروبية'. *التخطيط المُدُني 3*، رقم 4 (2018): 79 – 90.
https://doi.org/10.17645/up.v3i4.1688

فواز، منى. 'الاستثناءات والممارسة التخطيطية القائمة: بيروت (لبنان) كدراسة حالة. ' *الدراسات الحضرية 54*، رقم 8 (2016): 1938 - 55.
https://doi.org/10.1177/0042098016640453

فرناندیز إديزيو، وآن فارلي. *المدن غير القانونية: القانون والتغيير الحضري في البلدان النامية*. لندن: Zed Books 1998.

فابوس، أنيتا وغايمكبريب. 'اللاجئون في المناطق الحضرية: مقدمة'. *الملجأ: المجلة الكندية للاجئين*، 2007،
https://doi.org/10.25071/1920-7336.2136310-3

جاكوبسن، كارين. 'اللاجئون وطالبو اللجوء في المناطق الحضرية: منظور سبل العيش.' *مجلة دراسات اللاجئين* 19، رقم 3 (2006): 86 - 273.
https://doi.org/10.1093/jrs/fel017

لانداو، لورين ب. 'اللاجئون والنازحون الداخليون في المناطق الحضرية'. *دليل أكسفورد لدراسات اللاجئين والهجرة القسرية*، رقم 1 (2014).
https://doi.org/10.1093/oxfordhb/9780199652433.013.0012

مكي، ديالا محمد علي. الجهات الفاعلة، والحوكمة وطرائق خدمات الصرف الصحي: المخيمات غير الرسمية في زحلة. (2018).
http://hdl.handle.net/10938/21538

المرعبي، سارة غسان. الجهات الفاعلة والحوكمة وطرائق إمدادات الكهرباء: حالة الأحياء ذات الدخل المنخفض ومجمّعات اللاجئين في حلبا (2018).
http://hdl.handle.net/10938/21727

نيس، هانس يواكيم، وبريانا ماير، وتوموكيفوروكاوازونو. 'مدينة الترحيب: لاجئون في ثلاث مدن ألمانية'. *التخطيط المُدُني 3*، رقم 4 (2018): 15-101.
https://doi.org/10.17645/up.v3i4.1668

رولنيك، راكيل. 'المكان والسكن والمواطنة: الحق في السكن والحق في المدينة في العالم الحضري المعاصر'. *المجلة الدولية لسياسة الإسكان* 14، رقم 3 (2014): 293- 300.
https://doi.org/10.1080/14616718.2014.936178

سماحة، بترا خليل. *الشوارع غير الرسمية: نسج بقع وأنماط الأماكن العامة المتنازع عليها في منطقة النبعة* (برج حمود - بيروت). (2015).
http://hdl.handle.net/10938/10621

سانتورو، بولا فريري. 'أدوات التخطيط الحضري لتعزيز الإسكان ذات الأهمية الاجتماعية: من تقسيم المناطق إلى النسب المئوية الإلزامية في ساو باولو، البرازيل، في حوار مع بوغوتا، كولومبيا.' *المجلة البرازيلية للدراسات الحضرية والمناطق Revista Brasileira de Estudos Urbanos e Regionais*، 17، رقم 2 (2015): 99.
https://doi.org/10.22296/2317-1529.2015v17n2p99

سيتالير - واري، شهد. 'التخطيط الحضري لإدماج اللاجئين: أهمية العوامل المحلية.' *التخطيط المُدُني 3*، رقم 4 (2018): 55 - 141.
https://doi.org/10.17645/up.v3i4.1696

المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. 'الاتجاهات العالمية لعام 2009: اللاجئون وطالبو اللجوء والعائدون والنازحون داخلياً والأشخاص عديمو الجنسية.' لمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2010.
https://www.unhcr.org/statistics/country/4c11f0be9/2009-global-trends-refugees-asylum-seekers-returnees-internally-displaced.html.

VASYR ReliefWeb 2019. 'تقييم ضعف اللاجئين السوريين في لبنان - لبنان'.
https://reliefweb.int/report/lebanon/vasyr-2019-vulnerability-assessment-syrian-refugees-lebanon.

فيرنير، فرانزيسكا، أنيغريت هاس، نونا رينر، ديتررينك، مالينا روتفينكلوأنيكاشميدت 'الإدارة المحلية للوصول إلى لايبزيغ: إسكان طالبي اللجوء كمجال متنازع عليه.' *التخطيط المُدُني 3*، رقم 4 (2018): 28 – 116.
https://doi.org/10.17645/up.v3i4.1708.

عن الكّتاب

منى فوّاز أستاذة الدراسات الحضرية والتخطيط في الجامعة الأميركية في بيروت. وهي أيضاً أستاذة أبحاث في 'مختبر المدن بيروت' ومديرة أبحاث في معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية، وكلاهما في الجامعة الأميركية في بيروت. تتطرّق أبحاثها إلى التاريخ الحضري، والتأريخ، والعدالة الاجتماعية والمكانية، والعشوائية والقانون، والأرض، والإسكان، والملكية والفضاء، بالإضافة إلى التخطيط باعتباره ممارسة ونظرية وبيداغوجيا. كتبت أكثر من 50 عملًا بين مقالات علمية وأقسام من كتب وتقارير باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية.

منى حرب أستاذة الدراسات الحضرية والسياسة في الجامعة الأميركية في بيروت حيث تشغل أيضاً منصب أستاذة أبحاث في 'مختبر المدن بيروت' - كلّية مارون سمعان للهندسة والعمارة. تتطرّق أبحاثها إلى قضايا الحوكمة في سياقات الدولة المحدودة والنزوح، وتكوينات الحياة العامّة في المدن النزاعية، وتقاطعات النشاطية في المدن والسياسة المُعارِضة.

كارلا الحاج مهندسة معمارية وخبيرة في التخطيط المدني وباحثة في 'مختبر المدن بيروت'. نالت شهادة ماجستير في الهندسة المعمارية والدراسات الحضرية من جامعة كامبريدج في المملكة المتّحدة، حيث قدّمت أطروحتها الأخيرة تحت عنوان 'التجزئة الحضرية والتفاعل الاجتماعي-الاقتصادي في صور: وجهات نظر تاريخية ومعاصرة'. يركّز عملها في المختبر على انخراط النازحين القسريين في المدن الثانوية اللبنانية.

LCPS

حول ملخص السياسة العامة
ملخص السياسة العامة هو منشورة قصيرة تصدر بشكل منتظم عن المركز اللبناني للدراسات تحلل مواضيع سياسية واقتصادية واجتماعية أساسية وتقدم توصيات في السياسات العامة لشريحة واسعة من صناع القرار والجمهور بوجه عام.

حول المركز اللبناني للدراسات
تأسس المركز اللبناني للدراسات في عام 1989. هو مركز للأبحاث مقره في بيروت، إدارته مستقلة ومحايدة سياسياً، مهمته إنتاج ومناصرة السياسات التي تسعى إلى تحسين الحكم الرشيد في مجالات مثل اللامركزية، والتنمية الاقتصادية، والمالية العامة والنفط والغاز.

للإتصال بنا
المركز اللبناني للدراسات
برج السادات، الطابق العاشر
ص.ب. 55-215، شارع ليون
رأس بيروت، لبنان
ت: 799301 1 961 +
ف: 799302 1 961 +
info@lcps-lebanon.org
www.lcps-lebanon.org